



مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أكد أن هناك تعديلاً للعديد من القوانين والتشريعات بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية

# المستشار هاني الحمدان لـ «الأنباء»: الكويت تشهد «ثورة تشريعية» للنهوض بمنظومتها القانونية

- نسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنسيق المؤسسي في عمل كل القطاعات القانونية
- دعم خبرات العاملين في كل الجهات القانونية في الدولة جزء مهم من أهدافنا وواجباتنا
- فخورون بقضائنا وإرثنا القضائي فلدينا قضاء هو الأقدم في المنطقة بشرياً وفنياً
- من الضروري أن يكون هناك نسق واحد وفهم واضح لدى الجهات القانونية بشأن جرائم مكافحة الفساد
- أحكامنا القضائية عريقة على مدى سنوات وتمت الاستعانة بها على مستوى دول مجلس التعاون
- لدينا قوانين رائدة في المنطقة ونحتاج إلى تطويرها بما يواكب التطور التكنولوجي في العالم

## اجري اللقاء: أسامة أبو السعود



مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان

وصف مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان التعديلات التشريعية الأخيرة بأنها «ثورة تشريعية» تشهدا الكويت حالياً للنهوض بمنظومتها التشريعية على كل الأصعدة، مشيداً في الوقت ذاته بالقوانين الكويتية، وأنها رائدة في المنطقة وتحتاج إلى تطويرها بما يواكب التطور التكنولوجي في العالم والتشريعات والاتفاقيات الحديثة التي أبرمتها الكويت مع المنظمات الدولية خاصة حقوق الطفل والأسرة أو حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ومواجهة غسل الأموال وغيرها.

وقال ان المعهد عقد على مدى 5 أيام متواصلة دورة تدريبية هي الأولى من نوعها للقياديين القانونيين بمختلف جهات الدولة لمكافحة الفساد وجرائم الأموال العامة، مغرباً عن أمه في ان تصبح دورة سنوية.

وشدد على أنه من المهم جداً أن يكون هناك نسق واحد وفهم واضح لدى كل الجهات القانونية في الدولة بشأن جرائم مكافحة الفساد وفهم ونسق واحد بشأن العقود الإدارية وحقوق الموظف وواجباته والقرارات الإدارية الصحيحة وما يتم طرحه أمام المحاكم من قضايا وإشكاليات، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

تحقيق منظومة العدالة؟  
● لا شك أننا نفخر بقضائنا وإرثنا القضائي في الكويت، فلدينا إرث قضائي هو الأقدم في المنطقة سواء على المستوى البشري أو الفني من صدور أحكام عريقة على مدى سنوات والتي تتم الاستعانة بها على مستوى جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وقريباً كنا في اجتماع «أونلاين» مع مديري معاهد القضاء في دول مجلس التعاون الخليجي وكان هناك حرص على تبادل هذه الأحكام والاستعانة بالأحكام الكويتية والإرث الكويتي، فهو إرث بناه أجيال سابقة ونحرص على أن نكرسه وننقله للأجيال المتعاقبة، ونفخر بقضائنا وبمناصرتنا القضائية وأعضاء النيابة العامة في الكويت، ونسعى لتطويرها وتدريبها وزرع القيم والتقاليد القضائية فيها لتنتقل إلى الأجيال المتعاقبة بكل سلاسة.

وكيف نتظرون للرعاية الأميرية لافتتاح قصر العدل الجديد بحضور سمو ولي العهد؟  
● لا شك أن هذا تشريف وتقدير للقضاة، وهذه المباني المميزة بدءاً من مبنى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وقصر العدل الجديد ومختلف مجتمعات المحاكم كلها تكرس وتؤكد تقدير القيادة السياسية للقضاء في الكويت ودعمهم لتحقيق رسالتهم بالعدالة الناجزة.

على دعوة دول مجلس التعاون الخليجي للحضور، والاستفادة من هذه الورش، وتنفيذاً لذلك عقدنا في الكويت دورتين بوصفنا دولة الرئاسة لمجلس التعاون الخليجي، إحداهما عقدت في شهر يناير الماضي حول جرائم غسل الأموال، والثانية سنعقدها اليوم.

ما ورشة العمل الإقليمية؟  
● هي ورشة عمل سنعقدتها اليوم وغداً 23 و 24 الجاري بالتعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية، وهي ورشة إقليمية يشارك فيها أكثر من 100 مشارك من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية حول حماية المبلغ في جرائم الفساد، وبعض هؤلاء المشاركين من وزارات العدل أو الجهاز القضائي، والعدد الأكبر من المشاركين من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، وهناك مشاركون من المغرب، وهذه المناسبة فقد وجهنا دعوة لمدير معهد القضاء المغربي لزيارة الكويت وسنقوم بتوقيع اتفاقية تعاون بين الكويت والمغرب، وهي شراكة متجددة، ونحن حريصون على مداها مع دولة المغرب.

حدثنا عن افتتاح قصر العدل الجديد الذي يعد صرحاً قضائياً كبيراً ودور القضاء الكويتي في

من قدرات المعهد وإمكانياته الكبيرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ما أهم البرامج التي يعدها المعهد حالياً للقضاة وأعضاء النيابة العامة؟  
● لدينا نوعان من البرامج ويشمل البرنامج السنوي الذي يتم إعداده والذي نعمل عليه من الآن وننتهي منه في نهاية شهر مايو المقبل وأولهما البرنامج السنوي للعام القضائي 2025 - 2026، وهذا يشمل جدولاً متكاملاً للقضاة والنيابة العامة وجميع الجهات القانونية في الدولة، وهذا الجدول نرسله إلى جميع الجهات، ونخاطب الجهات الحكومية إذا كانت لديها أي أفكار أو رؤى في شأن إضافة أي برامج، وهذا لا يمنع أنه وخلال العام القضائي نقيم العديد من الدورات المتخصصة مثل الدورة التي نحن بصدها حالياً للقياديين القانونيين، وغيرها من الدورات المتخصصة الأخرى، وهذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي، فهناك تعاون مشترك سواء على مستوى مجلس التعاون الخليجي أو على مستوى الدول العربية أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية مثل العدالة وسيادة القانون والمدرسة الوطنية الفرنسية، وننظم بعض ورش العمل واستقدام الخبراء ومزجهم مع الخبراء الكويتيين ونحرص دائماً

وفي الوقت ذاته، فإن هؤلاء القانونيين في الجهات الحكومية يحتكون بشكل مباشر مع الجهاز القضائي وديوان المحاسبة والفتوى والتشريع وهيئة مكافحة الفساد، ويستمتعون منهم بشكل مباشر وتردد على استفساراتهم. وفيما يخص المنظومة التشريعية فهناك «قوة تشريعية» محمودة في الكويت حالياً للنهوض بمنظومتها التشريعية على كل الأصعدة، فهناك تعديل للعديد من القوانين والتشريعات بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية وهو مطلب واستحقاق ونحن لم نتخذ قرارات حتى الآن بهذا الشأن. ولكن هذا الأمر يبرز المكائنة التي وصل لها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والاستفادة

الفساد وجرائم المال العام، وهل الكويت بحاجة إلى المزيد من تطوير التشريعات وتغليب العقوبات في هذا الإطار؟  
● أولاً، هذه الدورة لا تتعلق فقط بمكافحة الفساد ولكن غاية هذه الدورة - كما ذكرت سابقاً - هو تحقيق التنسيق المؤسسي، فمن المهم جداً أن يكون هناك نسق واحد وفهم واضح لدى جميع الجهات القانونية في الدولة في شأن جرائم مكافحة الفساد وفهم ونسق واحد في شأن العقود الإدارية وحقوق الموظف وواجباته، والقرارات الإدارية الصحيحة وما يتم طرحه أمام المحاكم من قضايا وإشكاليات، ولهذا أشركنا في هذه الدورة ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع حتى نضفي أكبر فائدة ممكنة من خلال ما يرونه من ملاحظات لدى الجهات الإدارية القانونية في عملها.

المحاضرين وحققنا الأهداف المرجوة منها. ونسعى من جانبنا في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إلى أن تكون هذه الدورة سنوية ضمن برنامجنا السنوي في المعهد دعماً لخبرات جميع الجهات القانونية في الدولة مع إتاحة الفرصة لإشراك وزارات أو قطاعات أخرى ليكونوا ضمن المشاركين أو المحاضرين معنا في هذه الدورة.

وموضوع هذه الدورة تحديداً هو فكرة وزير العدل المستشار ناصر السميح وتم عرضها على مجلس الوزراء والتنسيق مع، وتم تكليف المعهد بإعداد محاورها وإعداد المحاضرين، وبفضل الله نجحت الدورة نجاحاً كبيراً وكان هناك إقبال لافت من كل الوزارات ومؤسسات الدولة.

في البداية، حدثنا عن الدورة التي تعد الأولى من نوعها للقياديين القانونيين في مختلف جهات الدولة؟  
● حرصاً من وزارة العدل على رفع كفاءة ودعم خبرات كل العاملين في الجهات القانونية بالدولة، وبالتنسيق مع مجلس الوزراء تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنسيق المؤسسي في شأن عمل جميع القطاعات القانونية في الدولة تم تنظيم دورة لروؤساء ومديري القطاعات القانونية في وزارات وهيئات الدولة خلال الفترة من 13 إلى 17 الجاري وتناولت الدورة مواضيع مهمة عدة حيث تم في اليوم الأول شرح ماهية جرائم الأموال العامة وجرائم مكافحة الفساد ومواجهتها، وفي اليوم الثاني تم تناول بلاغات كشف الفساد وإقرارات الذمة المالية «نزاهة»، وفي اليوم الثالث عن التحقيق والوظيفة العامة، وتناول محوري أصول وإجراءات وضمانات التحقيق الإداري وحقوق وواجبات الموظف العام، وفي اليوم الرابع تم تخصيصه للعقود الإدارية، وشمل محوري العقود الإدارية ورقابة ديوان المحاسبة السابقة والألاحة، واختتمت يوم الخميس بمحور القرارات الإدارية والذي يتضمن التفويض والحلول والإناية.

وتم انتقاء المحاضرين من خبرات من رجال القضاء، وتمت الاستعانة كذلك بمستشارين من الفتوى والتشريع ومن هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة، كما كان في الدورة نقاشات جانبية وتفاعل كبير مع

## ثورة تشريعية

ما أهمية الدورة في مكافحة



مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان والزميل أسامة أبو السعود

حتى 50% خصم  
تخفيضات كبيرة  
BIG DISCOUNT  
ينتهي العرض من 23 أبريل إلى 29 أبريل 2025

لحم خروف هندي كامل مبرد / كجم 3,190  
لحم عجل كويتي مطهي بالعلم / كجم 3,190  
سمك زبيدي (صغير) / كجم 0,090  
سمك سيباس (صغير) / كجم 3,190  
طماطم (كويبي) / صندوق 0,090  
0,995  
0,180

GET OUR WEEKLY OFFERS ON YOUR MOBILE

لولو Lulu  
حيث يأتي العالم للتسوق  
Where the world comes to shop

SCAN ME

## من خلال رسم إستراتيجية إصلاحية وتوعوية وإعلامية وقائية وتأهيلية

## تفعيل أدوار الوزارات المعنية في مكافحة المخدرات

والحلول المقترحة للقضاء على هذه الآفة. وأوضحت المصادر أن وزارة الإعلام دورها يتمثل في وضع حملة إعلامية إستراتيجية شاملة، يث من خلالها قديوهات مميزة، تحذر من المخدرات وتعاطفها، مشيرة إلى أهمية دور وزارة التربية، وأنها ستكون جهة ذات بعد وقائي، ومجمل دورها متابعة حثيثة لجميع الطلبة وسلوكياتهم، وضرورة إجراء فحوصات وقائية لكل طالب. ورات أمصادر أن وزارة الشؤون الإسلامية ستتخصص في الجانب التوعوي، وذلك في حض أئمة المساجد على تخصيص جزء من خطب الجمعة، لتبيان الآثار السلبية للمخدرات، وتأثيراتها على المجتمع وتماسك الأسرة، لافتة إلى دور وزارة الصحة التوعوي والتأهيلي، وتعزيز دور المصحات العلاجية للمخدرات، مؤكداً أن الدور الأبرز سيكون على كاهل وزارة الداخلية، وسيكون دورها إصلاحياً، وجمع كل ما يتعلق بالملف من معلومات وأدلة إثبات، وتعقب مرتكبي هذه الجرائم وضبطهم، للحد من انتشار هذه الآفة والآثار المترتبة عليها.



نرحم الشمري في موازاة التعديلات المقدمة على قانون مكافحة المخدرات، التي تضمنتها مسودة مشروع انتهت من إعداده لجنة خاصة كلفت بمعالجة الثغرات الإجرائية في القانون، هناك توجه حكومي لتفعيل أدوار الوزارات المعنية في مواجهة آفة المخدرات، وذلك من خلال رسم إستراتيجية شاملة تحد من تنامي ظاهرة المخدرات بين الشباب. وكشفت مصادر عن توجه حكومي لتفعيل أدوار الوزارات المعنية ومن بينها وزارات الإعلام والتربية والشؤون الإسلامية والصحة، وذلك لبحث ملف المخدرات والمؤثرات العقلية، ورسم إستراتيجية إصلاحية وإعلامية وقائية وتوعوية وتأهيلية تحد من انتشار المخدرات بين الناشئة، في ظل تفاقم هذه الآفة التي باتت تغتلك الشباب ومستقبلهم. وقالت المصادر لـ «الأنباء» إن هناك أدواراً ستسند لكل وزارة مع وجود اختلاف في ماهية الدور وأهدافه وآلية تطبيقه، موضحة أن الوزارات ستقدم تقريرا كل فترة، تتحدث فيه عن أسباب انتشار المخدرات، والآثار السلبية،